Document: EB 2022/135/R.2
Agenda: 3
Date: 7 April 2022
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

رؤية متوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل التنمية في الصندوق

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأسئلة التقنية
Charles Tellier
مدير وكبير موظفي
مكتب الرئيس ونائب الرئيس
رقم الهاتف: 2038 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.tellier@ifad.org
Costanza Di Nucci
كبيرة مستشاري الرئيس
مكتب الرئيس ونائب الرئيس
رقم الهاتف: 2290 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.dinucci@ifad.org

نشر الوثائق
Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة
روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للاستعراض

المحتويات

تمهيد من الإدارة	**ii**
موجز تنفيذي	**iii**
أولا- مقدمة	**1**
ثانيا- دور الصندوق في الهيكلية المالية الدولية	**3**
ألف- تحقيق هدف التنمية المستدامة 2	3
باء- تمويل هدف التنمية المستدامة 2	8
جيم- الاستفادة من القدرة الموسعة	10
ثالثا- تمويل دور الصندوق في الهيكلية المالية الدولية	**12**
ألف- توسيع القدرة المالية للصندوق - المصادر المحتملة	12
باء- ضمان ملائمة الصندوق للغرض	15
رابعا- ملاحظات ختامية	**19**

تمهيد من الإدارة

1- في إطار المناقشات المنتظمة مع الدول الأعضاء بشأن التنمية الاستراتيجية والمسائل المالية والمؤسسية، أصدرت الإدارة تكليفات بإعداد هذه الوثيقة بهدف إطلاق مناقشة بشأن رؤية متوسطة وطويلة الأجل لتمويل التنمية في الصندوق.[1]

2- ومن المتوقع أن تعزز هذه الدراسة تفكيرا واسعا ومناقشة بشأن توجهات الصندوق وأولوياته للمضي قدما وإثراء المناقشات نحو التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك ما يتعلق بالأسئلة التالية:

- كيف يمكن أن تتطور استراتيجية التمويل في الصندوق على المدى المتوسط والطويل؟ وما هي الأسئلة الرئيسية التي يتعين على الدول الأعضاء استكشافها في عام 2022 لتحديد ذلك؟ وكيف يمكن دمجها في عملية الحوار الاستراتيجي التي تُرشد أولويات ومداولات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؟
- على النحو المشار إليه في هذه الوثيقة، يؤدي التمويل المناخي دورا متزايدا في الساحة الدولية وفي التمويل في الصندوق. فماذا يمكن أن يكون دور الصندوق كممول للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؟ وما الذي سيتعين على الدول الأعضاء استكشافه في عام 2022 نتيجة لذلك؟
- تقدم الوثيقة عددا من الملاحظات والاستنتاجات بشأن الاتجاهات في المساعدة الإنمائية والتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمهمة الفريدة للصندوق. وكيف يمكن أن يتطور برنامج عمل الصندوق ونهجه إزاء تمويل التنمية لضمان استمراره في زيادة قيمته المضافة الفريدة إلى أقصى حد، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؟ وما هي المجالات والمسائل التي سيتعين على الدول الأعضاء استكشافها بشكل أكبر في عام 2022 نتيجة لذلك؟

[1] أعد هذه الوثيقة Charles Boamah وKyle Peters وPaul Winters. الآراء المعرب عنها هنا هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

رؤية متوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل التنمية في الصندوق

موجز تنفيذي

1- توقف التقدم المحرز بشأن القضاء على الجوع، وهو أحد الأهداف الرئيسية لخطة عام 2030، قبل تفشي جائحة كوفيد-19 ويزداد الآن سوءا. ويعيش ثلاثة أرباع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقر في المناطق الريفية وهم من صغار المنتجين أو العاملين في أنشطة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالزراعة. وتتعرض سبل عيشهم لتهديد متزايد بسبب تغير المناخ. ويوجد توافق في الآراء بين الشركاء الإنمائيين على أن هناك حاجة إلى دعم موسع بقدر كبير ومنسق بشكل أفضل للزراعة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والأنشطة ذات الصلة من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

2- وتشير التقارير والتحليلات الأخيرة باستمرار إلى استنتاج واحد وهو أن: هناك حاجة الآن إلى استجابة منسقة ومعجلة وواسعة النطاق لعكس مسار الزيادة في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الريف ولتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. ويتمتع الصندوق بوضع فريد يتيح له دعم الجهود النشطة الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، بصفته ثاني أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة والمؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكرسة حصريا للزراعة والتنمية الريفية مع التركيز على الفقراء الريفيين. ومع ذلك، فإن الصندوق في الوقت الحالي ليس بوسعه تحويل إلا ما يقرب من 1.2 مليار دولار أمريكي من الدعم سنويا إلى الفقراء الريفيين في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وهو أقل بكثير مما هو مطلوب. ولكي يحافظ الصندوق على حصته الحالية البالغة تقريبا من 6 إلى 10 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة في الاستجابة الموسعة المطلوبة، سيحتاج الصندوق إلى مضاعفة حجم عملياته السنوية إلى 2.4 مليار دولار أمريكي.

3- ويواصل أعضاء الصندوق وإدارته اتخاذ خطوات مهمة لتوسيع قدرته التشغيلية والمالية لدعم الجهود العالمية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وتشمل الأمثلة الأخيرة التجديد الثاني عشر القوي لموارد الصندوق، والاستخدام المتزايد، ولكن الحكيم للقروض على النحو الموثق في إطار الاقتراض المتكامل، وتطبيق اللامركزية على الموظفين التشغيليين من أجل مزيد من الفعالية وغير ذلك من الإصلاحات التشغيلية والمتعلقة بإدارة المخاطر. واعترافا بالصلة التي لا تنفصم بين الزراعة وجدول الأعمال العالمي بشأن المناخ، أولى الصندوق اهتماما متزايدا بالتمويل المناخي عن طريق برامجه التشغيلية ومبادراته الأخرى (مثل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبرنامج الصمود الريفي). وستصبح مصادر التمويل هذه ضرورية بشكل متزايد لتحقيق المهمة الأساسية للصندوق.

4- والغرض من هذه المذكرة هو بدء المناقشات بشأن رؤية طويلة الأجل لدور الصندوق في جهد معاد تنشيطه لعكس الاتجاهات الأخيرة في الفقر والجوع في الريف ولضمان اعتماد نهج "ذكي مناخيا" لحماية أي مكاسب وتعزيز الاستدامة. وتستكشف المذكرة خيارات لتمويل هذه الرؤية مع ضمان التوازن الدقيق لتخصيص الموارد المقترضة بين الفئات الثلاث للبلدان، وهي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، لتحقيق أقصى قدر من أهداف التنمية وكذلك ضمان الاستدامة المالية.

5- وتُعد التدابير المتخذة حتى الآن لزيادة قدرة الصندوق على التمويل إلى أقصى حد مفيدة، ولكن الاستجابة بفعالية تتطلب من أصحاب المصلحة في الصندوق استكشاف نُهج تمويلية تشغيلية جريئة ومبتكرة. وتُعد المصادر التقليدية للتمويل في الصندوق (مساهمات الجهات المانحة في تجديدات موارد الصندوق) ومصادر التمويل المناخي (مثل الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف) جزءا لا يتجزأ من الهدف الواحد المتمثل

في دعم الفقراء الريفيين بطريقة ذكية مناخيا. وبدون زيادات كبيرة في هذه المصادر، سيكون من المستحيل تحقيق توسيع النطاق المنشود في أنشطة الصندوق.

6- ويمكن لنُهج أخرى ذات صلة بقائمة الموازنة (على سبيل المثال، نهُج أكثر كفاءة للقروض وغيرها من الإمكانيات لتوسيع قائمة الموازنة مثل ضمانات الخسارة الأولى المحتملة ونُهج التمويل المختلط لجذب المزيد من رأس المال الخاص) أن تؤدي دورا. وينبغي أيضا النظر في النُهج غير المتعلقة بقائمة الموازنة مثل استخدام رأس المال القابل للإعادة المستثمر في الصناديق أو الأدوات الخاصة التي تمول الأجزاء المناسبة من مهمة الصندوق. وعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان التي لديها حقوق سحب خاصة فائضة أن تنظر في تقديم بعض هذه الموارد كرأس مال قابل للإعادة.

7- ولا يتطلب توسيع النطاق المطلوب لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 تمويلا إضافيا كبيرا فحسب، بل يتطلب أيضا تحسينات مهمة في القدرات والكفاءة التنظيمية والتشغيلية. وتُظهر التصنيفات الأخيرة أن الصندوق رائد بين نظرائه في التنمية في جودة نهجه التنظيمي والتشغيلي. ومع ذلك، فإن التنفيذ في الوقت المناسب للالتزامات التي تعهدت بها الإدارة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سيعزز قدرة الصندوق على إدارة برنامج عمليات أكبر وأكثر تعقيدا.

8- ولذلك، فإن هذه المذكرة توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

- **المستوى الحالي لرأس مال الصندوق أقل بكثير مما هو مطلوب** للاستجابة بفعالية للدعوة إلى توسيع النطاق، على الرغم من بذل أفضل الجهود لتحسين الموارد الحالية إلى المستوى الأمثل.
- هناك **حدود واضحة لزيادة القروض في قائمة الموازنة للصندوق،** على النحو الذي تشير إليه الإدارة بانتظام في تقرير كفاية رأس المال وغيره من التقارير.
- **تُعد الزيادة الكبيرة في رأس المال السهمي للصندوق ضرورية للاستجابة الفعالة.**
- **ينبغي أيضا النظر في النُهج غير القائمة على قائمة الموازنة،** مثل سلف رأس المال القابل للإعادة المقدمة إلى الصناديق أو الأدوات المخصصة الغرض والمكرّسة لدعم مهمة الصندوق، نظرا للاعتبارات المالية الحالية وغيرها من الاعتبارات في العديد من البلدان المانحة.
- يُعد المناخ (التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره) أساسيا لمهمة الصندوق. وبناء على ذلك، ينبغي أن تكون الأموال من **مصادر التمويل المناخي (مثل الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف) جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التمويل في الصندوق وأن تزيد إلى أقصى حد.**
- في حين أجرى الصندوق تحسينات مهمة بشأن التنظيم والتشغيل وإدارة المخاطر، **فإن هناك حاجة إلى مزيد من الخطوات لتعزيز قدرات الصندوق في مجال الإدارة المؤسسية والمالية لإدارة برنامج أكبر.**
- من شأن التخصيص الحصيف لموارد الصندوق المتزايدة بقدر كبير أن يحقق الهدفين التوأمين المتمثلين في الاستدامة المالية الطويلة الأجل وزيادة المساعدة الإنمائية للفقراء الريفيين في جميع فئات البلدان إلى أقصى حد، **مع توجيه نسبة متزايدة من هذه المساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.**

أولا- مقدمة

1- يعتبر القضاء التام على الفقر – وهو هدف التنمية المستدامة 2 – هدفا رئيسيا من أهداف خطة عام 2030. ومع ذلك، توقف التقدم المحرز في الحد من الجوع منذ عام 2015 وازداد سوءا في ظل جائحة كوفيد-19 حيث يواجه الجوع ما يقدر بنحو 720 مليون إلى 811 مليون شخص في عام 2020، وما يقدر بنحو 30 في المائة من سكان العالم، أو 2.7 مليار شخص، غير قادرين على تحمل تكاليف نمط غذائي صحي.[2] ويوجد ثلاثة أرباع ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقراء في المناطق الريفية وهم من صغار المنتجين أو يعملون في أنشطة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالزراعة. وتكتسي الزراعة، والأنشطة المرتبطة بها، أهمية بالغة في إحراز التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

2- وإدراكا لأهمية الأغذية والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عقدت الأمم المتحدة مؤخرا مؤتمر قمة النظم الغذائية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وشدد مؤتمر القمة على نهج النظم الغذائية الذي سلط الضوء على الترابط بين النظم الغذائية والتحديات العالمية مثل الجوع وتغير المناخ والفقر وعدم المساواة. ومن بين مجالات عمل مؤتمر قمة النظم الغذائية، كان مسار عمل رئيسي هو النهوض بسبل العيش المنصفة. وللنهوض بسبل العيش المنصفة، يسلط تقرير التنمية الريفية للصندوق لعام 2021 الضوء على الحاجة إلى زيادة التركيز على المراحل الوسطى في النظم الغذائية - الأنشطة التي تحدث بعد بوابة المزرعة - والتي تمر بمرحلة انتقالية في البلدان النامية ولديها إمكانات قوية لإيجاد فرص عمل لائقة.[3]

3- وعند النظر في النظم الغذائية، أصبح تغير المناخ شاغلا خاصا ومتزايدا مما أدى إلى تعزيز مناقشة الزراعة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[4] ويولّد النظام الغذائي عالميا من 21 إلى 37 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية[5] وبمساره الحالي، سيولّد القطاع بحلول عام 2050 ما نسبته 70 في المائة من مجموع الانبعاثات المسموح بها للحفاظ على الاحترار أقل من 1.5 درجة.[6] وينتشر ضعف صغار المنتجين في وجه تغير المناخ واستنفاد/تدهور الموارد الطبيعية على نطاق واسع وإن كان يوجد تباين كبير بين المواقع. وتوجد مجموعة متزايدة من الأدلة التي تربط المخاطر المناخية بالفقر الريفي عن طريق فقدان الأصول الإنتاجية والعوامل المثبطة للاستثمار.[7] ولا يمكن الاستثمار في الزراعة دون النظر في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره للحد من الضعف وتحديد المسارات

---

[2] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة التكلفة. (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2021).

[3] الصندوق. تقرير التنمية الريفية لعام 2021. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الازدهار في الريف. (روما: الصندوق، 2021).

[4] مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. رأى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السادسة والعشرين تقدما كبيرا في القضايا المتعلقة بالزراعة. (نيويورك: مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ). https://unfccc.int/news/cop26-sees-significant-progress-on-issues-related-to-agriculture. جرى الاطلاع عليه في 16 ديسمبر/كانون الأول، 2021.

[5] Shukla, P.R., Skea, J., Calvo Buendia, E., Masson-Delmotte, V., Pörtner, H.-O., Roberts, D.C., Zhai, P., Slade, R., Connors, S., van Diemen, R., Ferrat, M., Haughey, E., Luz, S., Neogi, S., Pathak, M., Petzold, J., Portugal Pereira, J., Vyas, P., Huntley, E., Kissick, K., Belkacemi, M., & Malley, J.(eds.). (2019). Climate Change and Land: an IPCC special report on climate change, desertification, land degradation, sustainable land management, food security, and greenhouse gas fluxes in terrestrial ecosystems.

[6] Searchinger, T., Waite, R., Hanson, C., Ranganathan, J., Dumas, P., Matthews, E., & Klirs, C. (2019). Creating a sustainable food future: A menu of solutions to feed nearly 10 billion people by 2050. Final report. WRI.

[7] Hansen, J., Hellin, J., Rosenstock, T., Fisher, E., Cairns, J., Stirling, C., Lamanna C., van Etten, J., Rose, A., Campbell, B., (2018). Climate risk management and rural poverty reduction, Agricultural Systems, Volume 172,2019, Pages 28-46, ISSN 0308-521X,https://doi.org/10.1016/j.agsy.2018.01.019.

المستدامة. كما أن التركيز على تغير المناخ يجلب معه إمكانية تحديد التمويل المناخي لمعالجة شواغل صغار المنتجين.

4- والصندوق في وضع فريد يتيح له إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، والمساهمة في الاستجابة لتغير المناخ، وتحويل النظم الغذائية من أجل النهوض بسبل العيش المنصفة. وتستهدف استثمارات الصندوق صغار المنتجين لتحسين إنتاجيتهم ودخلهم وقدرتهم على الصمود، وقد وضع خلال تاريخه الممتد 40 عاما مجموعة من النُهج التي ثبت أنها تُحدث تأثيرا. كما أن الصندوق ثاني أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة وهو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المخصصة فقط للزراعة والتنمية الريفية.[8]

5- وقد اتُخذت خطوات مهمة خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لتوسيع نطاق القدرة التشغيلية والمالية للصندوق لدعم جهود المجتمع العالمي الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وأكمل الصندوق أنشطة لتجديد عملياته التشغيلية، بما في ذلك عملية لامركزية كبيرة لموظفيه التشغيليين للتواصل مع عملائه وشركائه بشكل أفضل. ووضعت إدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي إطارا معززا للغاية لإدارة المخاطر المالية وإطارا للاقتراض المتكامل يوسع قدرة الصندوق على الاقتراض من الحكومات السيادية لتشمل المؤسسات المالية الدولية والسوق في شكل إصدارات خاصة. ومنحت وكالتان من وكالات التصنيف الائتماني الصندوق تصنيفا ائتمانيا قويا قدره +AA. وزادت الجهات المانحة للصندوق بشكل كبير من مساهماتها في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، حيث قدمت أعلى مستوى على الإطلاق من المساهمات لأي من عمليات تجديد موارد الصندوق.

6- والغرض من هذه المذكرة هو بدء المناقشات بشأن رؤية طويلة الأجل لدور الصندوق في جهد معاد تنشيطه لعكس الاتجاهات الأخيرة في الفقر والجوع في الريف ولضمان اعتماد نهج "ذكي مناخيا" لحماية أي مكاسب وتعزيز الاستدامة، وعلى وجه الخصوص لاستكشاف خيارات لتمويل هذه الرؤية. وتتناول المذكرة مسائل محددة أُثيرت في المجلس التنفيذي، عندما اقتُرح أنه قبل إجراء مناقشات بشأن خيارات التمويل القائمة على السوق، هناك حاجة إلى "مناقشة استراتيجية بشأن المؤسسة، ومهمتها، ودورها في الهيكلية المالية الدولية الأوسع" تتناول الميزة النسبية للصندوق وإضافة القيمة.

7- وتتكون المذكرة من جزأين. أولا، تتناول المذكرة دراسة الهيكلية المالية الدولية لتمويل التنمية الريفية وهدف التنمية المستدامة 2، والميزة النسبية للصندوق والدور الذي يؤديه في هذه الهيكلية المالية الدولية، ومستويات التمويل المطلوبة للتحرك نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، بما في ذلك مستويات التمويل اللازمة من الصندوق لأداء دوره. وثانيا، تدرس المذكرة كيف يمكن تحقيق مستويات تمويل أعلى للصندوق بأكبر قدر من الكفاءة، بالبناء على التقدم المحرز بالفعل عن طريق زيادة مساهمات الجهات المانحة، وهيكليته المالية المعاد تشكيلها والإصلاحات المؤسسية الجارية.

[8] Kharas, H. et al., Ending Rural Hunger: Mapping Needs and Actions for Food and Nutrition Security (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2015); Dukechita, B. et. al. (2020). The Financing Landscape for Agricultural Development: An Assessment of External Financing Flows to Low- and Middle-Income Countries and of the Global Aid Architecture. Duke World Food Policy Center, Duke Center for Policy Impact in Global Health & Open Consultants.

ثانيا- دور الصندوق في الهيكلية المالية الدولية

ألف- تحقيق هدف التنمية المستدامة 2

8- زادت جائحة كوفيد-19 من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويذكر تقرير التنمية المستدامة لعام 2021 أنه "للمرة الأولى منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، انخفض المتوسط العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 عن العام السابق".[9] وتحديدا، فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 2، يشير التقرير إلى أنه قبل جائحة كوفيد-19 كانت العديد من البلدان تتراجع أو تتحسن ببطء شديد فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 2، ويواصل التقرير ليذكر "أن عدم إحراز تقدم بشأن هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع) قد تفاقم بسبب ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى جانب نسبة متزايدة من الأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن أو السمنة. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم".[10] والرسالة واضحة: لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستحتاج البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، إلى توسيع نطاق الاستثمارات العامة بقدر كبير، كما يحتاج الشركاء الإنمائيون بالمثل إلى توسيع نطاق أنشطة المساعدة الإنمائية الخاصة بهم وتسريعها.

9- وجرى تحديد مستوى التمويل الضروري لإحراز تقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 ومضاعفة دخل صغار المنتجين (هدف التنمية المستدامة 2-3) بما يتواءم مع اتفاق باريس للمناخ في تقرير صدر مؤخرا عن مجموعة Ceres2030.[11] ويُعد تقرير مجموعة Ceres2030 تقريرا وثيق الصلة بالموضوع لأنه يركز تحديدا على التمويل في مهمة الصندوق ويقدم أدلة على ما ثبت نجاحه في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2-3. ويشير التقرير إلى الحاجة إلى إجراء ما يلي بصورة متزامنة: (1) توسيع نطاق موارد الجهات المانحة والجهات الأخرى؛ (2) الحصول على موارد إضافية من الحكومات وغيرها؛ (3) تحسين فعالية الموارد الحالية لتحقيق الأهداف العالمية.

10- وفيما يتعلق بالتمويل، يتسق تقرير مجموعة Ceres2030 مع عدد من التقارير الحديثة الأخرى في دعوته للحصول على تمويل إضافي في المجالات المرتبطة بهدف التنمية المستدامة 2. وهناك حاجة إلى زيادة سنوية تقدر بنحو 300-350 مليار دولار أمريكي في مجموع استثمار رأس المال لتمويل جدول أعمال التحول في الأغذية واستخدام الأراضي للوصول إلى الأهداف العالمية بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة.[12] ويُقدر أن هناك حاجة إلى 170 مليار دولار أمريكي من الأموال الإضافية للخدمات المالية لتلبية طلب الأسر المعيشية الريفية على التمويل الزراعي وغير الزراعي، كما أن فجوة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واسعة أيضا - وهي 100 مليار دولار أمريكي سنويا في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها.[13] وأثناء النظر في السبل المختلفة، تشير هذه التقارير وغيرها باستمرار إلى الحاجة إلى موارد إضافية لدعم تحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

11- ومن حيث فعالية الموارد الحالية، واستنادا إلى التحليلات العلمية المنشورة في سلسلة من الورقات في مجلة *Nature*، يسلط تقرير Ceres2030 الضوء على أن التدخلات تكون أكثر فعالية عندما يكون لدى صغار

---

[9] *تقرير التنمية المستدامة لعام 2021: عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة*، الأمم المتحدة، 14 يونيو/حزيران 2021. الموجز التنفيذي.

[10] المرجع نفسه.

[11] Laborde, D., Murphy, S., Parent, M., Porciello, J. & Smaller C. (2020). *Ceres2030: Sustainable Solutions to End Hunger - Summary Report*. Cornell University, IFPRI and IISD.

[12] التحالف المعني بالأغذية واستخدام الأراضي، النمو بشكل أفضل، عشر انتقالات حاسمة لتحويل الأغذية واستخدام الأراضي، (لندن: المملكة المتحدة، التحالف المعني بالأغذية واستخدام الأراضي، 2019).

[13] مؤسسة Mastercard Foundation ومستشارو ISF. سبل الازدهار: تقرير حالة التمويل الريفي والزراعي لعام 2019، (مؤسسة Mastercard Foundation ومستشارو ISF، 2019).

المنتجين إمكانية الوصول إلى الشبكات والحصول على الموارد، مثل خدمات الإرشاد وبنية تحتية قوية، وعندما ينشئون حوافظ متكاملة من التدخلات بدلا من السعي إلى إجراء تحسينات في عزلة، وعندما يصممونها لتحقيق أهداف معقدة، مثل قابلية تسويق المحاصيل، بدلا من التركيز على أهداف فردية، مثل القدرة على الصمود في وجه المناخ أو مقاومة الآفات.

12- واستنادا إلى استعراض منهجي للأدبيات، يسلط تقرير مجموعة Ceres2030 الضوء على ثلاثة مجالات تشير الأدلة إلى أن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار فيها لتسهيل تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2-3 و2-4 وهي: (1) تمكين المستبعدين؛ (2) الاستثمارات في المزرعة؛ (3) الاستثمارات في الأغذية أثناء التنقل. وضمن هذه المجالات الثلاثة، تُقدم 10 توصيات للاستثمار استنادا إلى الأدلة المتاحة. ويشير الجدول 1 إلى التوصيات العشر ويقدم تقييما لعمل الصندوق في هذه المجالات.

13- ومن الواضح أن الصندوق ليس في وضع يتيح له الأخذ بجميع توصيات مجموعة Ceres2030، ولكن كما يتضح من الجدول 1، فإن الأدلة على ما هو ناجح والأماكن التي يحتمل أن تنجح فيها الاستثمارات تتداخل تداخلا كبيرا مع جهود الصندوق الجارية. ويشير الجدول إلى أن نهج الصندوق لدعم الإنجاز بالنسبة لهدفي التنمية المستدامة 2-3 و2-4 يتسق مع الدليل على ما ينجح. كما يشير الجدول إلى أن مساهمة الصندوق في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، والتي تتراوح حاليا بين 6 و10 في المائة، سيتعين الحفاظ عليها من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

الجدول 1

التوصيات العشر لمجموعة Ceres2030 وبرنامج الصندوق

التوصية	*مجموعة Ceres2030 وبرنامج الصندوق*
تمكين المستبعدين	
(1)تمكين المشاركة في منظمات المزارعين	هذا مجال من الواضح أن الصندوق يتمتع فيه بميزة نسبية. وكان إنشاء ودعم منظمات المزارعين - التي ثبت أنها مرتبطة بتأثيرات إيجابية على الدخل في 57 في المائة من الحالات التي استعرضتها مجموعة Ceres2030 - أمرا أساسيا لنهج الصندوق في العمل مع صغار المنتجين. وسواء كانت الحاجة إلى تلبية معايير الجودة والتوقيت الخاصة بالأسواق في مشروعات سلسلة القيمة أو إدارة نظم الري المجتمعية، فإن إنشاء منظمات المزارعين ودعمها أمر أساسي للنجاح.
(2)الاستثمار في برامج التأهيل المهني للشباب الريفيين	ظل الشباب الريفيون مدرجين في عمل الصندوق لبعض الوقت، ولكنهم حظوا باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة كموضوع جديد من مواضيع التعميم في الصندوق وأصبحوا أكثر فأكثر مجالا يتمتع بميزة نسبية. ويعتبر التدريب المهني للشباب، الذي تراه مجموعة Ceres2030 واعدا لزيادة فرص العمل والأجور، عنصرا أساسيا في استراتيجية الصندوق ويتزايد استخدامه.
(3)توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية	إن توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية ليس من المزايا النسبية للصندوق وينبغي تركه لمنظمات التمويل الإنمائي الأكبر. ولكن يمكن للصندوق أن يعزز الوصول إلى الأسواق وتوافر الائتمان في ظل وجود برامج حماية اجتماعية تعزز فوائد نهج الحماية الاجتماعية. وفي الواقع، خلصت مجموعة Ceres2030 إلى أن الحماية الاجتماعية تعمل بطريقة أفضل عندما تخلق جسرا إلى العمل المنتج وتتغلب على قيود السوق والتعليم والائتمان.
في المزرعة	
(4)الاستثمار في خدمات الإرشاد	تتمثل الميزة النسبية للصندوق في هذا المجال في تقديم دعم الإرشاد إلى صغار المنتجين لتحقيق الأهداف المعقدة من ممارسات التكيف مع تغير المناخ إلى ربط المزارعين بسلاسل القيمة. وتتعاون المشروعات التي يدعمها الصندوق مع مختلف الجهات الفاعلة في القطاع العام (مثل العاملين في الإرشاد والميسرين المجتمعيين وكبار المزارعين) وفي القطاع الخاص (مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين في المقاطعات وتجار المنتجات الزراعية) لتقديم خدمات الإرشاد التعددية على طول سلسلة القيمة.
(5)دعم الممارسات المستدامة المجدية اقتصاديا	تدعم 80 في المائة من مشروعات الصندوق تنمية سلاسل القيمة بهدف الإدماج المستدام والمربح للمجموعات المستهدفة (مثل صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية). وتشير مجموعة Ceres2030 إلى أن الدافع الأقوى لاعتماد ممارسات مستدامة والحفاظ عليها هو عندما يدرك المزارعون النتائج الإيجابية لهذه الممارسات لمزارعهم أو بيئتهم.
(6)دعم اعتماد المحاصيل القادرة على الصمود في وجه المناخ	كما لوحظ تحت النقطة 4، يتمتع الصندوق بميزة نسبية في تقديم دعم الإرشاد إلى صغار المنتجين. وجزء من هذا هو الاستثمار في برامج البحوث الزراعية الوطنية لتطوير أنواع جديدة قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وأنواع جديدة كثيفة المغذيات وإنتاج فئات أعلى من البذور التي يمكن لشركات البذور التجارية ومجموعات إنتاج البذور المحلية شراؤها ومضاعفتها. وتشير مجموعة Ceres2030 إلى أن صغار المنتجين سيستخدمون

	المحاصيل القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في ظل الضغوط مثل الجفاف والحرارة والفيضانات والملوحة والتغيرات في موسم الزراعة.
(7)البحث وتوسيع نطاق التدخلات على مستوى المزرعة في المناطق شحيحة المياه	يدعم الصندوق البحث من خلال منحه، ولكن ميزته النسبية الأكبر تتمثل في ربط هذا البحث بالأنشطة الميدانية. ويستثمر الصندوق في الحفاظ على مستجمعات المياه وإعادة تأهيلها، والتي تهدف إلى تيسير استخدام المياه والحفاظ عليها والحماية من تآكل الأراضي، وتراكم الطي في المسطحات المائية، والفيضانات، وهبوب العواصف، وما إلى ذلك. ويشير تقرير مجموعة Ceres2030 إلى المجالات الواعدة التي لا تزال غير مستكشفة بالنسبة لصغار المنتجين بما في ذلك الحلول الرقمية والثروة الحيوانية في نظم الزراعة المختلطة، والتي يمكن للصندوق أن يواصل استكشافها.
(8) تحسين كمية علف الثروة الحيوانية ونوعيته	يتمتع الصندوق بميزة نسبية في مشروعات الثروة الحيوانية لصغار المنتجين ويعزز ويدعم عن طريق مشروعات تنمية الثروة الحيوانية، إنتاج الأعلاف مع صغار المنتجين كوسيلة لتكثيف الإنتاج بشكل مستدام وزيادة الإنتاجية. وتشير مجوعة Ceres2030 إلى وجود تحيز تجاه فهم الجوانب الفنية لتغذية الثروة الحيوانية مع عدم إيلاء اهتمام كافٍ لكيفية استخدام التكنولوجيات في الممارسات الزراعية. ويأخذ الصندوق في الاعتبار ممارسات المزارعين، ولكن يجب أن يتأكد من أنه يفعل ذلك باستمرار.
الأغذية أثناء التنقل	
(9) تقليل خسائر ما بعد الحصاد عن طريق الاستثمار في التخزين	كجزء من التركيز على تطوير سلسلة القيمة، يستثمر الصندوق بشكل متزايد في تحسين قدرات ما بعد الحصاد الضرورية لصغار المنتجين، حيث ينفق في المتوسط أكثر من 100 مليون دولار أمريكي سنويا لتحسين البنية التحتية والمعدات والقدرات المتعلقة بما بعد الحصاد. وتؤكد مجموعة Ceres2030 أن العديد من تدخلات التخزين فعالة في تقليل خسائر ما بعد الحصاد ويمكن أن تكون هذه التدخلات ناجحة عندما تقترن بتدخلات مثل التدريب على ما بعد الحصاد والتمويل والتسويق والتنظيم والحوكمة والسياسات وتدخلات البنية التحتية.
(10) دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستثمار في البنية التحتية والتنظيم وما إلى ذلك.	يتمتع الصندوق بسجل حافل طويل من العمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق نموذج شراكاته بين القطاعين العام والخاص والمنتجين، والذي يعود بالفوائد على صغار المنتجين وشركات القطاع الخاص، ويوسع هذا التفاعل عن طريق توجيه رأس المال الخاص إلى الاقتصادات الريفية لاستكمال جهود الحكومة. ويتوافق هذا النهج مع الأدلة التي تظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخدم بنجاح المزارعين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا سيما في أفريقيا، وترتبط باعتماد التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية.

14- وتتسق مجالات الاستثمار المحددة والتوصيات الصادرة عن مجموعة Ceres2030 مع الأولويات التي أعربت عنها البلدان المقترضة نفسها. وتشير دراسة حديثة أجراها معهد التنمية لما وراء البحار إلى أن البلدان النامية لا تزال ترى أن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية لا يزال حيويا وستكون أهميته أكبر في التعافي من جائحة كوفيد-19.[14] وتسعى الحكومات إلى تنفيذ مشروعات وبرامج لدعم التحول الريفي بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة الزراعية، والبنية التحتية الريفية الأساسية، والتكنولوجيات الزراعية والممارسات الزراعية القادرة على الصمود في وجه المناخ. ويشير معهد التنمية لما وراء البحار إلى أن البلدان تريد أن تلبي هذه الاستثمارات احتياجات مثل زيادة إنتاجية وربحية المحاصيل لتحسين سبل العيش الريفية وإيجاد المزيد من فرص العمل.

15- وتعكس نتائج مجموعة Ceres2030 ومعهد التنمية لما وراء البحار تفكيرا أوسع نطاقا بشأن التحول الريفي. ومع انتقال البلدان من الدخل المنخفض إلى الدخل المتوسط والمرتفع، يتحول الاقتصاد الريفي. وتنخفض حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة أهمية التصنيع والخدمات. وتتحول الزراعة من جهة توظيف أولية إلى محرك للنمو الاقتصادي الريفي والحد من الفقر. ويصبح اقتصاد خارج المزرعة أكثر أهمية مع ارتفاع الإنتاجية ومع ارتباط المزارع بشكل متزايد بالأسواق الحضرية والعالمية مما يزيد من فرص الاستثمار في المراحل الوسطى في النظم الغذائية لإيجاد فرص عمل لائقة.[15] واتساقا مع نتائج مجموعة Ceres2030، يتطلب هذا التحول أكثر من مجرد مكاسب في أهداف فردية، مثل الإنتاجية الزراعية، ولكنه

[14] Prizzon, A., Chen, Y., Jalles d'Orey, M.A. et al. (2020) *External finance in rural development: a synthesis of country perspectives*. ODI Report. London: ODI.

[15] الصندوق. تقرير التنمية الريفية لعام 2021. تحويل النظم الغذائية لتحقيق الازدهار في الريف. (روما: الصندوق، 2021)

يتطلب تحقيق أهداف إنمائية معقدة بما في ذلك تحسين الدخل والأمن الغذائي والقدرة على الصمود والاستدامة والتغذية.

16- وفي حين أن معظم البلدان تشهد تحولا ريفيا، إلا أن كيفية حدوثه ستحدد إذا كانت هذه العملية شاملة ومستدامة. وتظهر الأدلة بانتظام أن الشمول والاستدامة لن يحدثا تلقائيا إنما لابد من إحداثهما.[16] وعموما، يشير هذا إلى نهج ذي شقين للتحول الريفي الشامل والمستدام وهما: (1) تدخلات أوسع لضمان التحول الريفي؛ (2) تدخلات مستهدفة للوصول إلى السكان الأكثر فقرا والمهمشين لضمان الشمول.

17- وتعتبر التدخلات المنسقة والتعاونية ضمن هيكلية المعونة الدولية من أجل الزراعة ضرورية لدعم هذا النهج ذي الشقين. وتعتبر أنشطة البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وغيرهما حاسمة من أجل تعزيز هذا التحول الريفي الأوسع. ولكن، لا تزال هناك فجوة في قوة الجهود المبذولة لدعم التدخلات المستهدفة لدعم هدف التنمية المستدامة 2. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن معهد Chatham House إلى أن معظم المؤسسات العالمية المهمة "السبع الكبرى" في مجال الأغذية والزراعة[17] لا تركز على هدف التنمية المستدامة 2 لأن نُهجها تشدد على أهمية مجالات أخرى – وهي المناخ والتجارة والبنية التحتية الريفية والتعليم - في تحقيق هذا التحول الريفي.[18] ولكنه يمضي في الإشارة إلى أن الصندوق يقوم بدور رائد في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2-3 و2-4 عن طريق تأدية دور متخصص يركز على الأنشطة التي تستهدف صغار المنتجين لتحسين إنتاجيتهم ودخلهم وقدرتهم على الصمود. وبالتركيز على المجموعات الضعيفة المستهدفة في المناطق الريفية النائية عبر مجموعة البلدان التي يغطيها (البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا)، تُصمم مشروعات الصندوق لتحقيق أهداف معقدة، مثل تنمية سلاسل القيمة لتعزيز دخل صغار المنتجين.

18- ويتوافق هذا المخطط للميزة النسبية في الهيكلية الدولية للزراعة والتنمية الريفية مع النتائج الأخيرة لتقرير أعدته جامعة Duke University.[19] ويذكر التقرير أنه "ينبغي للصندوق أن يواصل التركيز على دوره الحاسم في هيكلية التمويل العالمية عن طريق دعمه لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التي طور من أجلها خبرة معترف بها وقيمة".[20] ويسلط التقرير الضوء على ثلاث نقاط قوة رئيسية للصندوق وهي: (1) تركيزه على صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية الضعيفة الفقيرة؛ (2) تكامل مساعدته الإنمائية للمشروعات القطاعية الواسعة النطاق للمصارف المتعددة الأطراف والإقليمية؛ (3) عملياته التشاورية القوية مع مجموعات المزارعين والشعوب الأصلية.

19- ويتزايد الاعتراف بهذا التقسيم المتطور للعمل في الهيكلية الدولية في النُهج الاستراتيجية للمؤسسات الرئيسية العاملة في مجال الأغذية والزراعة. ويركز بنك التنمية الأفريقي دوره في الزراعة والتنمية المستدامة على البنية التحتية الريفية ذات الصلة بالزراعة، وتنمية الصناعة الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، والتي يعترف بها على أنها القوة النسبية لبنك التنمية الأفريقي وتتوافق مع تقسيمه المتصور للعمل

---

[16] الصندوق. (2016). *تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشامل*. روما، الصندوق؛ ومنظمة الأغذية والزراعة. (2017). *حالة الأغذية والزراعة لعام 2017. الاستفادة من النظم الغذائية من أجل التحول الريفي الشامل*. روما.

[17] المؤسسات "السبع الكبرى" هي الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق)، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والبنك الدولي، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وبنك التنمية الأفريقي.

[18] Rampa, F.، Dekeyser, K.، Alders, R.، Dar, O.، (2019). *المشهد المؤسسي العالمي للأغذية والزراعة: كيفية تحقيق هدف التنمية المستدامة 2*، تشاتام هاوس؛ ورقة مناقشة رقم 265، ديسمبر/كانون الأول 2019 (ص 5)

[19] Dukechita, B. et. al. (2020). *The Financing Landscape for Agricultural Development: An Assessment of External Financing Flows to Low- and Middle-Income Countries and of the Global Aid Architecture*. Duke World Food Policy Center, Duke Center for Policy Impact in Global Health & Open Consultants.

[20] المرجع نفسه. الصفحة 73.

بين الشركاء الإنمائيين. ويشار صراحة إلى الصندوق، في استراتيجية بنك التنمية الأفريقي لإطعام أفريقيا، على أنه في وضع أفضل للتدخل في أجزاء معينة من سلسلة القيمة.[21] وبالمثل، يشير بنك التنمية الآسيوي إلى أن الصندوق يتمتع بخبرة في مجال التكنولوجيا والإرشاد الزراعي، والخدمات المالية الشاملة، وتطوير سلاسل القيمة، وتنمية المهارات.[22] وتُلزم الخطة التشغيلية للصندوق بنك التنمية الآسيوي بتعميق شراكته مع الصندوق حيث أثبتت فائدتها للبلدان النامية الأعضاء في بنك التنمية الأفريقي في تعبئة التمويل المشترك والخبرة الماهرة بالإضافة إلى تبادل المعرفة.[23]

20- ويبين الشكل 1 المكانة الخاصة للصندوق في العمل مع صغار المنتجين. ويوضح الشكل تحليلا نصيا للقروض المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية التي تمولها المؤسسات المالية الدولية الرئيسية أثناء الفترة من عام 2015 حتى يونيو/حزيران 2021 (باستثناء الصندوق حيث لم تُدرج حاليا سوى قروض الفترة من 2015–2018). ويحدد هذا التحليل الإشارات إلى صغار المنتجين، أو مصطلحات مشابهة مثل أصحاب الحيازات الصغيرة المستخدمة لمجموع وحدات النص. ويُعد هذا نهجا شائعا لتسليط الضوء على التركيز على مواضيع محددة داخل الأنشطة.

21- وتبين النتائج أن صغار المنتجين ورد ذكرهم في مشروعات الصندوق بمقدار الضعف مقارنة بالبنك الدولي، وأربعة أضعاف ما ورد في بنك التنمية للبلدان الأمريكية وخمسة أضعاف ما ورد في بنك التنمية الأفريقي. وتتسق النتائج التي جرى التوصل إليها عن طريق تحليل وثائق المشروعات مع الميزة النسبية الملحوظة للصندوق. ويركز الصندوق على صغار المنتجين أكثر من المؤسسات المالية الدولية الأخرى ويكمل جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الريفية الأوسع نطاقا.

الشكل 1

الإشارات إلى صغار المنتجين لكل وحدة نص في المشروعات الزراعية للفترة 2015-2021: المؤسسات المالية الدولية

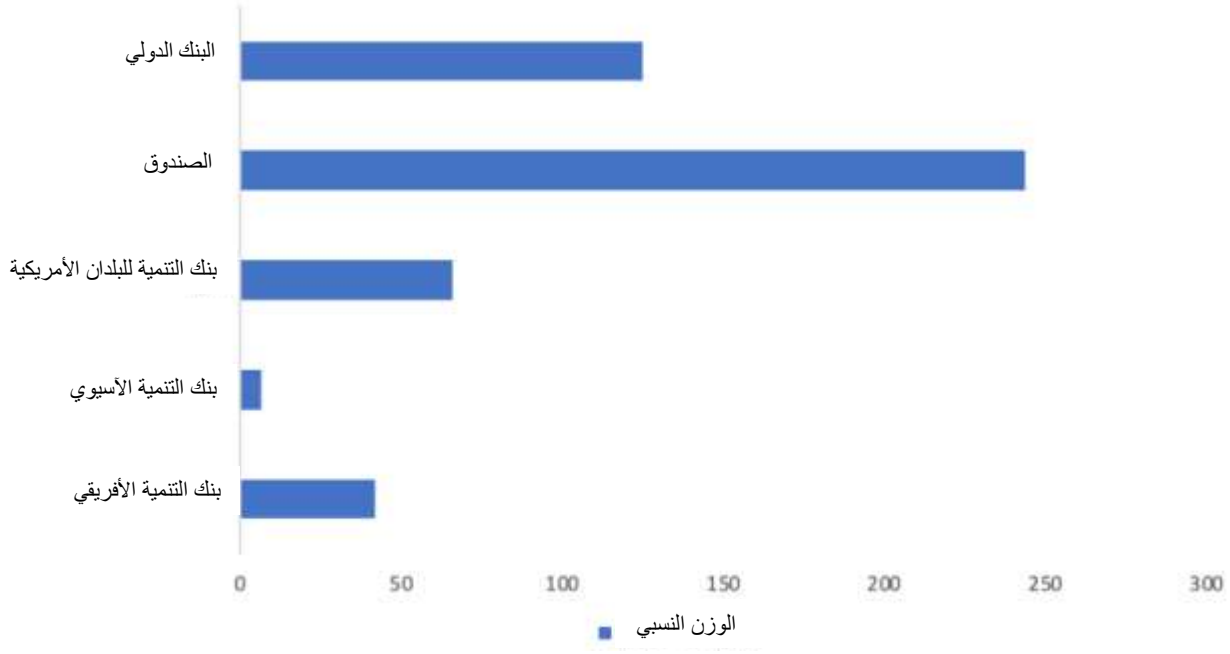

[21] بنك التنمية الأفريقي. (2016). *استراتيجية إطعام أفريقيا للتحول الزراعي في أفريقيا للفترة 2016-2025*. أبيدجان.

[22] *الخطة التشغيلية للزراعة والموارد الطبيعية: تعزيز الأمن الغذائي المستدام في آسيا والمحيط الهادئ في الفترة 2015-2020*، سبتمبر/أيلول 2015، الصفحة 9.

[23] المرجع نفسه. الصفحة 18.

المصدر: تقديرات المؤلفين[24]

22- وبالمثل، فإن التمويل المشترك للصندوق مع المؤسسات المالية الدولية على مدى السنوات العديدة الماضية يثبت صحة النتائج المتعلقة بالميزة النسبية للصندوق ودوره الحاسم في ربط الأنشطة التحويلية الريفية الأوسع نطاقا للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مباشرة بصغار المنتجين ومنظمات المزارعين.[25] وتشير الوثائق التشغيلية للبنك الدولي إلى أن "تجربة الصندوق العالمية مع الزراعة المجتمعية والروابط بالأسواق والتمويل ستدعم المستفيدين"[26] وأن "الصندوق يتمتع بخبرة دولية واسعة في تصميم وتنفيذ وتمويل مشروعات التنمية الريفية مع التركيز على صغار المنتجين والحد من خسائر الأغذية."[27]

23- وبالنسبة لهذه الوثيقة، دُرست 14 عملية ممولة على نحو مشترك حديثا وحُلل تقسيم العمل في الممارسة العملية. وكشف هذا التحليل أن الصندوق يؤدي دورا مهما يكمل أدوار مصارف التنمية المتعددة الأطراف الأخرى النشطة في قطاع الزراعة، حيث يدعم الميل الأخير من التدخلات لاستهداف صغار المنتجين الضعفاء. ويُعترف على نطاق واسع بخبرة الصندوق في العمل مع صغار المزارعين وتعاونيات المزارعين والتمويل الريفي الشامل والتنمية المجتمعية وتنمية البنية التحتية على مستوى القرية في النُهج التشغيلية لمصارف التنمية المتعددة الأطراف الأخرى. كما لوحظت قدرة الصندوق على استهداف صغار المنتجين والمجتمعات القروية في معظم عمليات التمويل المشترك هذه.

باء- تمويل هدف التنمية المستدامة 2

24- تقدر فجوة التمويل السنوية للقضاء التام على الجوع ومضاعفة مداخيل صغار المنتجين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنحو 33 مليار دولار أمريكي في السنة (19 مليار دولار أمريكي من التمويل الحكومي و14 مليار دولار أمريكي من تمويل الجهات المانحة)، وفقا لتقرير مجموعة Ceres2030. وينطوي التمويل الإضافي من الجهات المانحة البالغ 14 مليار دولار أمريكي على مضاعفة التمويل السنوي الحالي من الجهات المانحة البالغ نحو 12 مليار دولار أمريكي.

25- وينقسم مجموع المبلغ للجهات المانحة في المجالات الثلاثة على النحو التالي: (1) 3 مليارات دولار أمريكي في السنة (21 في المائة) لتمكين المستبعدين؛ (2) 9 مليارات دولار أمريكي في السنة (62 في المائة) استثمارات في المزرعة؛ (3) مليارا دولار أمريكي في السنة (14 في المائة) استثمارات في الأغذية أثناء التنقل. وكما هو مبين في الشكل 2، فإن المتوقع هو أن الإنفاق الأولي سيركز على الاستثمارات في المزرعة، وأن يتحول بشكل متزايد نحو زيادة الاستثمار في الأغذية أثناء التنقل ونحو تمكين المستبعدين حيث يسعى المجتمع العالمي إلى تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2-3 و2-4. ويشير هذا إلى استمرار استثمارات الصندوق في التحول نحو زيادة تمكين المستبعدين والأغذية أثناء التنقل خلال العقد القادم.

[24] أُجري تحليل النص بدعم من Eric Morgan وMeghan Howatt، من جامعة نوتردام.

[25] تجدر الإشارة إلى أن الصندوق وضع في التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارده، أهدافا طموحة للتمويل الدولي المشترك لعملياته، وتشير الأدلة حتى الآن إلى أن تحقيق الأهداف المحددة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، إن لم يكن تجاوزها.

[26] *مشروع إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية والسمكية في ساموا*، المؤسسة الدولية للتنمية، 11 يونيو/حزيران 2019، الصفحة 26.

[27] *غواتيمالا: الاستجابة لجائحة كوفيد-19: سلاسل القيمة الزراعية الغذائية الحديثة والقادرة على الصمود* (P173480)، البنك الدولي، 7 ديسمبر/كانون الأول 2020، الصفحة 46.

الشكل 2

فجوة التمويل بمرور الوقت وحسب فئة التدخل

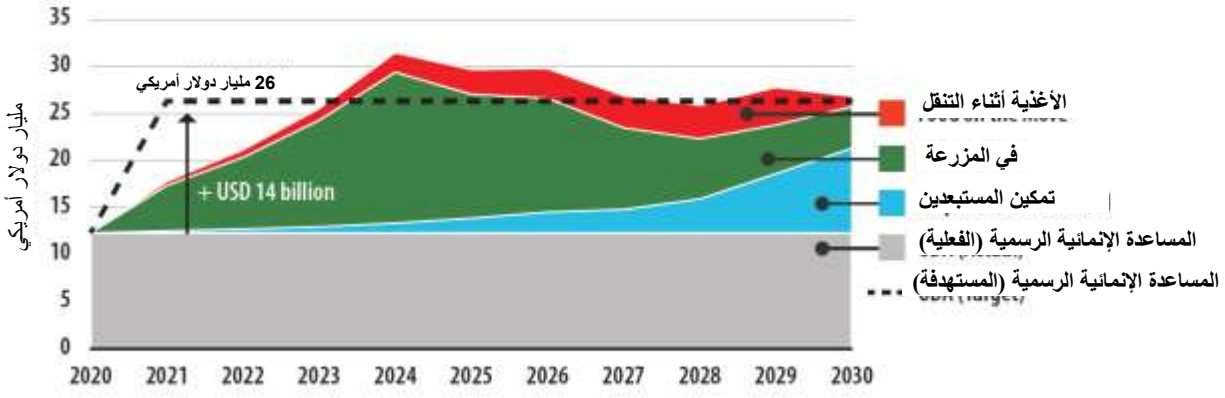

المصدر: مجموعة Ceres2030 (2020)

26- ويعرض الجدول 2 تفصيلا لتوزيع مساعدات الجهات المانحة الإضافية التي توصي بها Ceres2030 لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 2-3 و2-4 حسب المنطقة وحسب فئة الدخل للبلد المعني وتمويل الصندوق التقديري لنفس الفئات خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويُلاحظ أن مجموعة Ceres2030 تركز على المصروفات **الإضافية** لأموال الجهات المانحة وأن تمويل الصندوق يشير إلى الالتزامات الحالية. وينبغي النظر إلى المقارنة على أنها مؤشر لكيفية مقارنة الصندوق بتقديرات مجموعة Ceres2030 والطريقة المثلى لاستخدام التمويل الإضافي في المستقبل.

27- وكما يتضح من الجدول 2، ترى مجموعة Ceres2030 أن 58 في المائة من الأموال الإضافية ينبغي أن تذهب إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و35 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، ينبغي تخصيص الجزء الأكبر من التمويل الإضافي (90 في المائة) لأفريقيا. ومن بين البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ينبغي أن يذهب نصف الأموال الإضافية إلى جنوب آسيا و30 في المائة إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وبشكل عام، تقدر مجموعة Ceres2030 أن نصف الأموال الإضافية للجهات المانحة ينبغي أن تذهب إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

28- وتشير المقارنة إلى أن تمويل الصندوق يتسق إلى حد كبير مع التوزيع التقديري لأموال الجهات المانحة الإضافية لمجموعة Ceres2030. وإذا كان للصندوق أن يوسع برنامجه للقروض والمنح، فإن التعديلات لتحسين التركيز على هدفي التنمية المستدامة 2-3 و2-4 من شأنه أن يعني زيادة في التمويل لجنوب آسيا وتقليل التركيز على البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، مع الاستمرار في تمويل النطاق الكامل من البلدان النامية.

الجدول 2

تقديرات مجموعة Ceres2030 للاستثمارات واستثمارات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق حسب المنطقة وفئة الدخل القطري

(بمليارات الدولارات الأمريكية/بالنسبة المئوية)

	بلد منخفض الدخل	*بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا*	*بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا*	*المجموع الكلي*
مجموعة Ceres2030				
أوروبا وآسيا الوسطى	(%0.0) 0.00	(%0.5) 0.07	(%0.1) 0.02	(%0.6) 0.08
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	(%1.5) 0.21	(%4.0) 0.56	(%2.7) 0.38	(%8.0) 1.14

شرق آسيا والمحيط الهادي	0.00 (0.0%)	1.02 (7.2 %)	0.04 (0.3%)	1.06 (7.5%)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.06 (0.4%)	0.09 (0.6%)	0.31 (2.2%)	0.45 (3.2%)
جنوب آسيا	0.19 (1.3%)	4.14 (29.2%)	0.02 (0.1%)	4.36 (30.8%)
أفريقيا جنوب الصحراء	4.55 (32.1%)	2.40 (16.9 %)	0.11 (0.8%)	7.07 (50.0%)
المجموع الكلي	**5.01 (35.4%)**	**8.27 (58.4%)**	**0.89 (6.3%)**	**14.17 (100%)**
التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق				
أوروبا وآسيا الوسطى	0.00 (0.0%)	0.11 (3.2%)	0.04 (1.3%)	0.15 (4.4%)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.02 (0.7%)	0.13 (4.0%)	0.04 (1.2%)	0.20 (5.9%)
شرق آسيا والمحيط الهادي	0.00 (0.0%)	0.20 (6.1%)	0.14 (4.2%)	0.34 (10.3%)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.00 (0.0%)	0.07 (2.1%)	0.18 (5.4%)	0.25 (7.6 %)
جنوب آسيا	0.05 (1.5%)	0.53 (16.0)%	0.01 (0.1%)	0.59 (17.6%)
أفريقيا جنوب الصحراء	1.21 (36.5%)	0.58 (17.5%)	0.01 (0.2%)	1.80 (54.2%)
المجموع الكلي	**1.29 (38.8)**	**1.62 (48.8%)**	**0.41 (12.4%)**	**3.32 (100.0%)**

المصدر: مجموعة Ceres2030 (2020) والصندوق.

29- ويشير هذا التحليل للفجوة الإجمالية في تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية في الزراعة، والتوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية لمجموعة Ceres2030 (الشكل 2)، والميزة النسبية للصندوق، والتصنيف الإقليمي/الدخل (الجدول 2) إلى أن التقدير المعقول للحصة العادلة للصندوق من المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية الإضافية المطلوبة سيتراوح بين 6 و10 في المائة. وهذا يترجم إلى 800 مليون دولار أمريكي إلى 1.4 مليار دولار أمريكي سنويا، مما يضاعف بشكل أساسي المستوى الحالي للمصروفات. ويتماشى هذا التقدير مع الطموح الذي أُعرِب عنه خلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لمضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030 ومع اتفاقية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي تنص على أن الصندوق سيعمل في تعاون أوثق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين ذوي الصلة وفي المجالات المحددة التي يتمتع فيها بميزة نسبية.

30- وسيتطلب دعم المجتمع الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 2، ودعم الدعوات من أجل تحويل النظام الغذائي، وتوسيع دوره في توجيه التمويل المناخي إلى صغار المنتجين، وتحقيق الطموح المنصوص عليه في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أن يوسع الصندوق بصمته التشغيلية – أي برنامجه للقروض والمنح. ومن شأن ذلك أن يسمح للصندوق بتوسيع نطاق أثره، ومواصلة التركيز على صغار المنتجين والفقراء الريفيين، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث يعيش العديد من أفقر السكان الريفيين وحيث تكون القدرات على تمويل الاستثمارات في هدف التنمية المستدامة 2 والتصدي لتغير المناخ محدودة للغاية. ولن يكون هذا التوسع ممكنا إلا من خلال مجموعة من التدابير، بما في ذلك تسريع الوتيرة الحالية لتنفيذ المشروعات ومعدلات الصرف، والأهم من ذلك، من خلال زيادة كبيرة في قدرة الصندوق، كما يتضح من التوسع الملموس في برنامج القروض والمنح.

جيم- الاستفادة من القدرة الموسعة

31- تماشيا مع التوزيع التقديري للاستثمارات لمجموعة Ceres2030 (انظر الجدول 2)، ينبغي أن تعود معظم فوائد برنامج القروض والمنح الموسع على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، إلى حد كبير في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. وبينما تستفيد البلدان المتوسطة الدخل من

الشريحة العليا أيضا من حيث القيمة المطلقة نتيجة لزيادة حجم التمويل الإجمالي من خلال زيادة القروض، فإن مخصصاتها ستكون أقل من حيث القيمة النسبية. ويلخص الجدول 3 أدناه التوزيع التقديري لبرنامج القروض والمنح في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق حسب فئة الدخل القطري ومصدر التمويل والتوزيع المحتمل لبرنامج القروض والمنح الموسع.

الجدول 3

برنامج القروض والمنح حسب فئات الدخل القطرية ومصدر التمويل: التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق الموافق عليه مقابل التوسع في الميزانية

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	برنامج القروض والمنح الموافق عليه للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق [أ]				برامج القروض والمنح الموسع (مضاعفة القيمة) [ب]			
	الأساسي	الاقتراض	المجموع	%	حصص المساهمة	الاقتراض	المجموع	%
البلدان المنخفضة الدخل	971	81	1 052	31	2 085	162	2 247	33
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	1 314	498	1 812	54	2 485	1 295	3 780	56
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا		512	512	15		725	725	11
المجموع	**2 285**	**1 091**	**3 376**		**4 570**	**2 182**	**6 752**	

[أ] المصدر: النهج المتبع لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترَضة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، EB 2022/S12/R.2. ويرد أعلاه "خيار الإدارة" الموافق عليه.

[ب] هذا سيناريو يتمثل في مضاعفة برنامج القروض والمنح. وبموجب هذا السيناريو، سيجري تخصيص الزيادة في برنامج القروض والمنح البالغة 3.376 مليار دولار أمريكي (مبلغ مضاعف) لمجموعات البلدان بناء على نسب مجموعة Ceres2030 المقترحة: 35.4 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل، و58.3 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و6.3 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ونتيجة لذلك، سينخفض إجمالي النسبة المئوية المخصصة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من 15 إلى 11 في المائة على المدى المتوسط وسيستمر في الاتجاه النزولي نحو 7 في المائة. ومن المفترض أن البلدان المنخفضة الدخل لديها القدرة على استيعاب مبلغ متواضع للغاية (أي 81 مليون دولار إضافي فقط) من الموارد المخصصة لآلية الحصول على الموارد المقترَضة المتزايدة التي تتيحها الزيادة في الموارد الأساسية.

32- وكما يوضح الجدول 3، سيجري تمويل برنامج القروض والمنح الموسع إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من الأموال المقترضة التي تحكمها آلية الحصول على الموارد المقترَضة، بينما يستمر تمويل الدعم المقدم للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من خلال مجموعة من الموارد الأساسية (وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) والأموال المقترضة في إطار آلية الحصول على الموارد المقترَضة، حسب الاقتضاء.

33- وستجري موازنة تخصيص الموارد المقترضة بعناية بين مجموعات البلدان الثلاث للوصول بأهداف التنمية إلى أقصى حد وضمان الاستدامة المالية أيضا. وكما هو مبين في الجدول 3، في سيناريو برنامج القروض والمنح الموسع، سيجري استخدام ما يقرب من ثلثي جميع الموارد المقترضة لدعم البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا (أي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا)، وترك ثلث هذه الموارد لدعم الفقراء الريفيين للمجتمعات المحلية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (مقارنة بنسبة 53 في المائة/47 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق). وهذا التوازن الدقيق مهم للجودة الشاملة لأصول الصندوق، وهو اعتبار رئيسي لوكالات التصنيف. ونظرا لأن الانكشافات للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا تجتذب عادة رسوما رأسمالية منخفضة (نتيجة التصنيف الائتماني الأعلى والتيسيرية الأقل)، فإن التخصيص الأقل للإقراض الجديد للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على أساس توزيع مجموعة Ceres2030 من شأنه أن يؤدي إلى مخصصات أو استخدامات أكبر بكثير لرأس المال المخاطر

الجديد لصالح البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وبالتالي، فإن المستويات المعقولة للإقراض للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ستسمح بإمكانية الزيادات المطلقة في مستويات الإقراض للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مع حماية التصنيف الائتماني للصندوق.

34- ويضمن التصنيف الائتماني القوي للصندوق أن تظل معدلات إقراض الصندوق أقل بكثير من المعدلات التي تحصل عليها هذه البلدان في الأسواق، على النحو الذي توحي به فروق أسعار الفائدة التي تدفعها حاليا البلدان التي لديها فرص ما للوصول إلى الأسواق. ولذلك سيكون هناك تأثير إيجابي إجمالي صافٍ على أعباء خدمة الديون في جميع البلدان، والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

35- ووفقا لإطار الاقتراض المتكامل، سيجري الحصول على الأموال المقترضة بأسعار فائدة تتسق مع التصنيف الائتماني للصندوق وخبرته في السوق. وعلى هذا النحو، من المحتمل أن تكون تكلفة رأس المال هذا بأسعار فائدة أعلى من معدلات الشروط العادية الحالية لأن هذه الشروط تستند إلى تكاليف وهوامش التمويل المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي تعكس قدرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير على الوصول إلى الأسواق وتجربته وتصنيفه الائتماني الأعلى. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فإن ذلك سيعني شروط تمويل أعلى، على الرغم من أنه من غير المتوقع أن تكون الهوامش أعلى بكثير. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، فإن الحصول على قروض بآجال استحقاق أطول سيحد من انخفاض المعدل الذي ينطوي عليه ضمنا الاقتراض بآجال استحقاق طويلة. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للحصول على ديون بشرط غير تيسيرية، سيكون من الممكن الاستفادة من شروط مالية أفضل من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إما من خلال التخفيض المتبادل و/أو المزج (أي باستخدام حصص المساهمة). ويمكن النظر في تركيبات مختلفة من الهوامش وآجال الاستحقاق لزيادة الأثر التشغيلي إلى أقصى حد، وتقليل الآثار السلبية على القدرة على تحمل الديون.

36- ومن خلال استراتيجية مالية دقيقة تعترف بالهدفين التوأمين المتمثلين في الوصول بأهداف التنمية والاستدامة المالية الطويلة الأجل إلى أقصى حد، يمكن للصندوق أن يوسع موارده وأن يستخدم تلك الموارد الموسعة بطريقة تحافظ على مهمته المتمثلة في دعم الفقراء الريفيين، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ذات الشريحة الدنيا.

ثالثا- تمويل دور الصندوق في الهيكلية المالية الدولية

ألف- توسيع القدرة المالية للصندوق - المصادر المحتملة

37- نظرا لأن العديد من الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 المبينة أعلاه لها هدف اجتماعي (الإدماج) وهناك شواغل إزاء العائدات المالية، تشير دراسة معهد التنمية لما وراء البحار إلى أن البلدان تفضل الأموال على المنح أو الشروط التيسيرية للقطاع. وتقدر هذا النوع من التمويل بشكل خاص البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي يشير تقرير معهد التنمية لما وراء البحار إلى أنها تقدر التمويل التيسيري أكثر من المساعدة التقنية وحوار السياسات. وفي المقابل، تشير البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى تفضيل أكثر وضوحا للمساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات.[28]

[28] Prizzon, A., Chen, Y., Jalles d'Orey, M.A. et al. (2020) *External finance in rural development: a synthesis of country perspectives.* ODI Report. London: ODI.

38- وعلى الرغم من ملاحظة تفضيل للتمويل التيسيري، فإن هذا لا يعني أن البلدان ليست على استعداد للاقتراض من أجل الزراعة بشروط عادية. وفي الواقع، تشير دراسة أجراها مركز التنمية العالمية إلى أن الشروط الأقل تيسيرية لا تقلل جاذبية الاستثمار الزراعي ولكنها من المرجح أن تؤدي إلى إعادة تخصيص حوافظ البلدان (والطلب القطري) المتصلة بالزراعة لتفضيل مزيج مختلف من الاستثمارات الزراعية، التي تتميز بتوجه تجاري أكبر وتركيز أعلى على البنية التحتية الداعمة للزراعة.[29] وتتسق هذه المجالات مع العديد من الاستثمارات التي تشير مجموعة CERES2030 إلى أنها ذات عائد مرتفع وتتماشى مع الطريقة التي أعاد بها الصندوق تشكيل حافظته وعملياته على مدى السنوات العديدة السابقة.

39- والانعكاسات بالنسبة للصندوق واضحة. ففي حين تظل مساهمات تجديد الموارد حجر الأساس لتمويل الصندوق، فإن هذه الموارد بالمستويات الحالية ستكون أقل بكثير مما هو مطلوب ليقوم الصندوق بدوره في سد فجوة التمويل لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 وفي تحقيق الطموح المتمثل في مضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030. وعلى النحو الذي أكدته مجموعة CERES2030 وتقرير معهد التنمية لما وراء البحار وتقرير Duke University والعديد من المراقبين الآخرين، ينبغي تجميع قدر كاف من الموارد إذا أردنا إحداث أي أثر كبير في فجوة التمويل. وفي هذا الصدد، فإن النتيجة الإيجابية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والتصنيف الائتماني الأخير +AA وإعادة التأكيد الصادرة عن وكالة Fitch، واعتماد إطار الاقتراض المتكامل في الفترة الأخيرة، والتعزيز الجاري لبيئة إدارة المخاطر، تضع الصندوق في وضع أقوى للاستفادة من ميزته النسبية للمساهمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 وأهدف المناخ ذات الصلة.

40- ويتمثل التحدي الرئيسي في الاتفاق على مسار لدعم زيادة موارد الصندوق على نحو مستدام. وسيسهم إيلاء مزيد من الاهتمام لتصميم البرامج وفعاليتها في زيادة الأثر. ومع ذلك، وكما هو مبين في الجدول 3 أعلاه، ينبغي أن يأتي الجزء الأكبر من المضاعفة المتوقعة من مزيج من الزيادة في الموارد الأساسية للصندوق والاستفادة الفعالة من زيادة حصص المساهمة. كما ينبغي النظر في الابتكارات المالية الأخرى التي تزيد من حجم قائمة الموازنة للصندوق أو توسع القدرة التمويلية الإجمالية للصندوق. وفيما يلي تلخيص لطرق التمويل المختلفة، التي ينبغي مراعاتها وتحسينها في مجموعات يعزز بعضها البعض:

أ- **موارد إضافية من الجهات المانحة**: تعزز الزيادة في موارد الجهات المانحة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق الرأي الذي يفيد بأن هذه الموارد ستظل تشكل حجر الأساس لقدرة الصندوق التمويلية. وتتمثل الأسئلة الرئيسية في حجم الزيادات التي يمكن توقعها بشكل معقول في عمليات تجديد الموارد في المستقبل وكيف تقيس هذه التجديدات المستقبلية احتياجات التمويل التي تتسق مع دور الصندوق في الهيكلية الدولية ومع سد فجوة التمويل لهدف التنمية المستدامة 2. ويتعين فحص قنوات متعددة لزيادة موارد الجهات المانحة، بما في ذلك إصدار السندات مقابل المساهمات المتوقعة في المستقبل، وتحقيق زيادة كبيرة في قروض الشركاء الميسرة، والسداد المبكر، والأشكال الأخرى من عمليات تعزيز حصص المساهمة.

ب- **زيادة القروض في قائمة الموازنة**: يوفر إطار الاقتراض المتكامل الذي جرت الموافقة عليه مؤخرا أساسا قويا لتوسيع نطاق **قائمة الموازنة** للصندوق بحذر من أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وبينما تفضل جميع البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تمويل المنح، فإن التوافر المحدود لهذا التمويل يعني بالضرورة عدم تلبية بعض احتياجات هدف التنمية المستدامة 2، ولا سيما تلك التي تحقق عائدات مالية أعلى مثل استثمارات سلسلة القيمة والبنية التحتية الريفية الصغيرة (مثل التخزين والطرق والري، وما إلى ذلك) لتيسير التسويق التجاري،

[29] Morris, S. and Lu. J. (2019). *Lending Terms and Demand for IFAD Projects*. CGD Policy Paper 160. Washington, DC: Center for Global Development.

وسيتعين تمويلها من خلال القروض أو مزيج من القروض والمنح، مع الاهتمام على النحو الواجب باعتبارات القدرة على تحمل الديون.

وبمرور الوقت، سيتعين على الصندوق الاستفادة من المجموعة الكاملة من الأدوات لضمان أكبر قدر من الكفاءة في توسيع نطاق قائمة الموازنة لديه. ويسمح إطار الاقتراض المتكامل حاليا بالاقتراض من الجهات السيادية والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى الإصدارات الخاصة. وتشتمل مجموعة الأدوات الكاملة للمقترضين ذوي التصنيف العالي، مثل الصندوق، عادة على الاقتراض من السوق. وسيؤدي استخدام الاقتراض من السوق إلى زيادة الكفاءة في الحصول على موارد السوق، ويسمح بقاعدة مستثمرين أكثر تنوعا ومرونة أكبر في إدارة السيولة. وسيكون إصدار السندات الخضراء والسندات الموضوعية الأخرى متسقا مع التزام الصندوق بجدول أعمال المناخ، كما سيساعد على زيادة تنويع قاعدة مستثمري الصندوق.

ومع ذلك، فإن قدرة الصندوق على زيادة حجم قائمة الموازنة لديه لها قيود خاصة دون زيادات أخرى في حصص المساهمة. ومن الافتراضات الرئيسية في تصنيف وكالة Fitch للصندوق أن نسبة الدين إلى حصص المساهمة ستظل محدودة بنسبة 50 في المائة على المدى المتوسط، مقارنة بالحد التحوطي الداخلي الحالي البالغ 35 في المائة. كما إن الحد الأقصى لنسبة الديون إلى حصص المساهمة البالغة 50 في المائة الذي تفترضه وكالة Fitch يعني أنه بالمستوى الحالي لرأس المال الذي يبلغ حوالي 7 مليارات دولار أمريكي، مع الحفاظ على ثبات جميع اعتبارات السيولة والمخاطر الأخرى، فإن مجال الاقتراض الإضافي يصل إلى ما يقرب من 2.3 مليار دولار أمريكي فقط. وهذا أقل بكثير من الاقتراض الضروري لدعم مضاعفة (أو حتى تحقيق توسع كبير) في برنامج القروض والمنح. وبالتالي، وفي ضوء الحد الأقصى لنسبة الدين إلى حصص المساهمة البالغة 50 في المائة، فإن زيادة النشاط التشغيلي بما يتجاوز الحجم الذي ينطوي عليه هامش الاقتراض الحالي لن يكون ممكنا إلا إذا كانت هناك زيادة في حصص المساهمة. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال زيادة مساهمات تجديد الموارد، أو من خلال زيادة رأس المال.

وتشتمل الإمكانيات الأخرى لتوسيع نطاق **قائمة الموازنة** والتي يمكن استطلاعها على ضمانات الخسارة الأولى المحتملة والقروض ذات الفائدة المخفضة، لجذب رأس مال خاص كبير للمشروعات والبرامج الجديرة بالاهتمام، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيتعين أن تستند مبادرات مثل هذه إلى سجل حافل في إقراض القطاع الخاص، والذي لا يزال في مرحلة مبكرة في الوقت الحالي. ومن المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من التقدم في التنفيذ الناجح لإطار تمويل القطاع الخاص قبل أن يكون من الممكن الاستفادة بشكل كامل من هذه الخيارات.

ج- **توسيع نطاق قدرة الصندوق.** في عالم مثالي، وبعد الاتفاق على دور الصندوق في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، ستزيد البلدان الأعضاء حصص المساهمة في الصندوق بالقدر اللازم لدعم هذا الدور. ومع ذلك، فإن القيود المعروفة المتعلقة بالميزانية وغيرها من القيود تجعل من الضروري استكشاف نُهج أخرى يمكن أن تدعم الدور المحدد للصندوق بطريقة مستدامة. وهناك أيضا العديد من الخيارات المتاحة التي قد تتيح الفرصة لتوسيع النطاق التشغيلي للصندوق بشكل أكبر.

- **رأس المال القابل للإعادة.** يمكن للبلدان المانحة الاستثمار في الأموال التي يديرها الصندوق لدعم جوانب محددة بوضوح من مهمته. وستظل هذه الأموال أصولا للبلدان المساهمة، وبالتالي يتعين إعادتها في نهاية المطاف إلى هذه البلدان بمعدل عائد محدد. وبسبب قيود مجال الاقتراض الموصوفة سابقا، لن تكون هذه الأموال مدرجة في قائمة الموازنة للصندوق، وإنما ستحتفظ بها في صناديق استئمانية مع الصندوق بصفته المسؤول الإداري. وبما أن هذه الأموال

من خارج قائمة الموازنة تمول الجوانب المالية للعمليات الأساسية للصندوق، فإنها ستوفر نفس التأثير التشغيلي والأثر الذي توفره الموارد الأساسية. ومن الأمثلة على الصناديق المُدارة برنامج حافظة الإقراض المشترك المُدار في مؤسسة التمويل الدولية، وصندوق أفريقيا تنمو معا في بنك التنمية الأفريقي، وصندوق التمويل المشترك الصيني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

- **حقوق السحب الخاصة المعاد تخصيصها.** يمكن للبلدان التي لديها فائض من حقوق السحب الخاصة النظر في استثمار بعض من فائض حقوق السحب الخاصة في الأموال المقترحة القابلة للإعادة. ويمكن لهذه الصناديق أن تجتذب نفس معدل العائد الذي تدفعه البلدان المساهمة في صندوق النقد الدولي، وبالتالي ستكون محايدة من حيث التكلفة بمرور الوقت. وفي حين أن البلدان المساهمة ستتحمل مخاطر الائتمان من الاستثمارات في الصناديق، سيجري تخفيف هذه المخاطر إلى حد كبير من خلال تعزيز العناية في اختيار المشروع، وإذا لزم الأمر، القيام بترتيبات مناسبة لضمان خسارة الائتمان. إن استثمارا متواضعا يتراوح بين 5 مليار دولار أمريكي و10 مليارات دولار أمريكي من رأس المال القابل للإعادة سيمكن من تحقيق جزء كبير من الزيادة في المشروعات القابلة للتمويل بالقروض. ويمكن للبلدان التي لديها فائض في حقوق السحب الخاصة أن تنظر أيضا في توجيه بعض هذه الأموال من خلال قائمة الموازنة للصندوق في شكل قروض ميسرة للشركاء.
- **التمويل المناخي**: يخصص حاليا أقل من 2 في المائة من التمويل المناخي العالمي لدعم صغار المنتجين الزراعيين.[30] وهذا غير كاف على الإطلاق، نظرا لمركزية الزراعة في جدول أعمال المناخ العالمي والأثر الكبير غير المتناسب لتغير المناخ على صغار المنتجين الزراعيين. ويتضح التزام الصندوق القوي بجدول أعمال المناخ العالمي (التكيف والتخفيف) من خلال الجهود الجارية (على سبيل المثال، البرنامج المعزز للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وبرنامج الصمود الريفي) والالتزامات القوية للتمويل المناخي المتوقع الوفاء بها خلال دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويمكن توسيع نطاق الجهود التي يبذلها الصندوق للحصول على أحجام أكبر بكثير من الموارد من صناديق المناخ العالمية (مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف) وتستحق دعما قويا من البلدان الأعضاء.

باء- ضمان ملائمة الصندوق للغرض

41- لاستكمال ودعم هذا التوسع الكبير في الأنشطة التشغيلية للصندوق، تحتاج إدارة الصندوق إلى بذل المزيد من الجهد لزيادة الكفاءة التشغيلية للصندوق. وخلال دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، أجرت الإدارة إصلاحات مؤسسية وتشغيلية كبيرة، بما في ذلك تطبيق لامركزية كبيرة لموظفيها وأنشطتها، فضلا عن زيادة التعاون والتمويل المشترك مع شركائها في التنمية الدوليين. وقد أسفرت هذه الإصلاحات بالفعل عن فوائد كبيرة، كما يتضح من التقييمات الخارجية الإيجابية الشاملة لفعالية الصندوق (انظر الإطار 1).

42- وخلال مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أقرت الإدارة بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لزيادة تعزيز قدرة الصندوق على إدارة برنامج عمليات أعلى وأكثر تعقيدا بفعالية. كما أشارت الإدارة إلى أنها وضعت خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا ووافق عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2020

[30] Chiriac, S., Naran, B. and Falconer, A. (2020). Examining the Climate Finance Gap for Small-Scale Agriculture. London: Climate Policy Initiative.

لضمان توافر ما يكفي من الموارد البشرية لدى الصندوق والعمليات المؤسسية الفعالة والحلول التكنولوجية لتوسيع وتعميق نتائجه الإنمائية.

43- ويعتبر عنصر "الموظفين" بالغ الأهمية. والتركيز الحالي لخطة شؤون الموظفين والعمليات والتكنولوجيا على تجديد/تحسين المهارات والارتقاء بإدارة المواهب (والنظم المرتبطة بها) مهم، ولكن التحليل الوارد في هذه الوثيقة يوضح الحاجة الملحة إلى توسيع الأنشطة التشغيلية للصندوق والمجالات التي يشارك فيها الصندوق في مجال التنمية الريفية. وسيلزم بذل المزيد من الجهود لتوسيع القدرة التقنية للصندوق في روما وفي المكاتب القطرية على حد سواء لتمكين الصندوق من تقديم برنامج عمل موسع للقروض والمنح إلى حد كبير ودعم أنشطة الصندوق الناشئة حديثا في مجال الهياكل الأساسية الريفية والمجتمعية، وتنمية سلاسل القيمة، والقطاع الخاص الريفي. وبدون زيادة القدرة في هذه المجالات، حتى مع تعزيز القدرة المالية، من غير المرجح أن يتمكن الصندوق من الإنجاز بالطريقة والسرعة اللازمتين لإحداث أثر كبير على هدف التنمية المستدامة 2.

44- وعنصر "الموظفين" من جدول الأعمال مهم أيضا، لأن إصلاح العمليات سيحرر الموارد لتوجيهها نحو كل من الإدارة المالية والتشغيلية. ولدى الصندوق بالفعل، نظرا لصغر حجمه، نسبة تكاليف إدارية عالية للغاية، مما يجعل من الصعب تحديد أولويات الميزانية لزيادة الأثر الإنمائي. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن الكثير من عمليات الصندوق لا تزال يدوية ويمكن إصلاحها بما يتماشى مع الممارسات الجيدة في المؤسسات المالية الدولية المماثلة الأخرى، حيث قامت إصلاحات العمليات بتبسيط التوثيق والضوابط والفحص. ويتمثل أحد المجالات الهامة في سياسات وإجراءات الصرف، حيث ستقلل الإصلاحات حجم الموارد المخصصة لهذه الأنشطة. وهذا من شأنه أن يسمح للصندوق بالاستفادة الكاملة من إصلاحات النظم القائمة بالفعل، أي بوابة العملاء ونظام تصنيف المخاطر، مما يقلل من اعتماده على نهج قائم على المعاملات اليدوية. وبالمثل، ينبغي تسريع عملية التحليل والإصلاحات الجارية للعمليات الإدارية اليدوية الأخرى وتوسيع نطاقها، مما سيساعد على تحرير الموارد اللازمة لتوسيع البرنامج التشغيلي وتمويله. وعلى الجانب المالي، اتخذت الإدارة أيضا عددا من الخطوات في الفترة الأخيرة لتعزيز الإدارة المالية للصندوق من أجل الاستعداد لزيادة أنشطة الاقتراض ودعم التصنيف الائتماني القوي للصندوق. وفي المستقبل، تخطط الإدارة لمواصلة تعزيز قدرتها المالية من خلال تعزيز نظم وممارسات إدارة الأصول والخصوم، بما يتسق مع تطور قائمة الموازنة للصندوق. وفي هذا الصدد، سيجري تفعيل إطار عمل جديد لإدارة الأصول والخصوم في عام 2021، فضلا عن توحيد وتعزيز نظام إدارة المخاطر. وستعزز هذه الإجراءات، إلى جانب الأدوات الأخرى المتاحة للمجلس التنفيذي، قدرته على ممارسة الإشراف على مخاطر المؤسسة بوجه عام وعلى الشؤون المالية للصندوق بصفة خاصة.

الإطار 1

التقييمات الخارجية لفعالية الصندوق

ينشر عدد من المؤسسات تقييمات لفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وتستند معظم هذه التقييمات إلى مؤشرات تعدها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال لتعزيز التنمية المستدامة.[31] وصنف أحدث تقييمين (نُشرا في عامي 2021 و2019 على التوالي) فعالية الصندوق كوكالة معونة رسمية على أنها عالية.

وصدر أحدث تقييم مقارن عن مركز التنمية العالمي في مايو/أيار 2021. وهذا المؤشر - **جودة المساعدة الإنمائية الرسمية** -يقيس ويقارن بين مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا للمؤشرات الكمية الأكثر أهمية لفعالية التنمية وجودتها."[32] ويُنظم تقييم هذا المؤشر عبر أربعة أبعاد: تحديد الأولويات؛ والملكية؛ والشفافية وتخفيف القيود؛ والتقييم. ويقارن الرسم البياني أدناه

[31] انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية، https://www.oecd.org/dac/effectiveness/.

[32] انظر Ian Mitchell, Rachael Calleja, and Sam Hughes, ***The Quality of Official Development Assistance,*** Center for Global Development, see https://www.cgdev.org/sites/default/files/QuODA-brief-2021.pdf.

تقييم الصندوق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى المدرجة في دراسة جودة المساعدة الإنمائية الرسمية لمركز التنمية العالمي. والنتيجة الرئيسية هي:

"**يحتل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المرتبة الأولى في جودة المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل عام.** وجاء ضمن العشرة الأوائل لكل من الأبعاد الأربعة واحتل المرتبة الأولى وفقا للشفافية وتخفيف القيود. ويحتل الصندوق المرتبة الرابعة في كل من بُعدي الملكية والتقييم، نتيجة المواءمة القوية مع أهداف البلدان الشريكة ونظم التقييم عالية الجودة. واحتل المرتبة السابعة في تحديد الأولويات، وحقق نتائج جيدة في مقاييس التركيز على الفقر وحصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تصل إلى البلدان الشريكة".[33]

ويأتي الصندوق أولا قبل جميع الوكالات الإنمائية الرسمية وفقا لبُعد الشفافية وتخفيف القيود، مما يعكس إبلاغه السليم إلى المبادرة الدولية للشفافية وأن المساعدة التي يقدمها غير مقيدة بنسبة 100 في المائة. والأهم من ذلك، أن الصندوق **حصل على أعلى الدرجات من بين جميع المنظمات الدولية في التقييم، حيث سجل درجات عالية بشكل خاص في الإدارة القائمة على النتائج.** ويعتبر التقييم مجالا رئيسيا للجهات المانحة نظرا لأن التقييم المستقل والإدارة القائمة على النتائج هما **آليتان إشراف رئيسيتان لضمان المساءلة عن استخدام موارد الجهات المانحة.** وترتيب الصندوق المنخفض نسبيا في بُعد تحديد الأولويات يعكس درجاته المنخفضة في تقديم الدعم للسلع العامة العالمية، وهو ما يعكس جزئيا مهمته ورسالته المتمثلتين في التركيز على صغار المنتجين والأمن الغذائي.

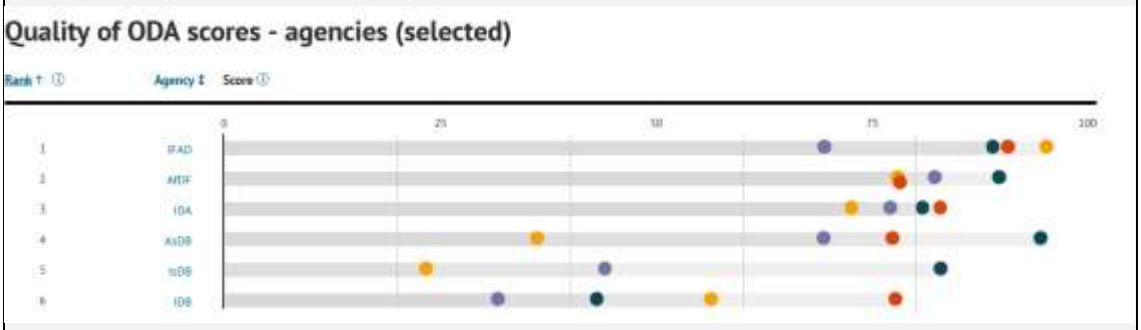

إن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف هي شبكة مكونة من 18 بلدا تقوم بتقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية، وتستضيف أمانتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويقوم نهج الشبكة المنهجي بتقييم أداء المؤسسات المتعددة الأطراف في خمسة مجالات أداء: تقيس المجالات الأربعة الأولى الفعالية التنظيمية وفقا للإدارة الاستراتيجية والتشغيلية وإدارة العلاقة والأداء، ويقيس المجال الخامس النتائج. وتنقسم هذه المجالات إلى 12 مؤشرا من مؤشرات الأداء.

وكان آخر تقييم لأداء الصندوق للفترة 2017-2018 ونُشر في أبريل/نيسان 2019.[34] وكانت النتائج الرئيسية كما يلي:

- "**يخلص التقييم إلى أن الصندوق منظمة سريعة التصرف ومستجيبة وجيدة الأداء.** إن استراتيجية الصندوق وهيكليته التنظيمية ونموذج تشغيله كلها موجهة بشكل جيد للغاية لتنفيذ مهمة الصندوق وتتميز بالمرونة الكافية للتكيف مع السياق العالمي المتغير ومع الاحتياجات والأولويات المتطورة للدول الأعضاء.

[33] المرجع نفسه، الصفحة 2.
[34] انظر تقرير الصندوق (mopanonline.org).

- ... **ويقدم الصندوق باستمرار مساهمات إيجابية للحد من الفقر الريفي ويواصل تحقيق نتائج وثيقة الصلة باحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها.** ومع ذلك، لا يزال الاستدامة والكفاءة من المجالات التي تحتاج إلى تحسين، على الرغم من أن فريق التقييم لاحظ وجود اتجاه إيجابي.
- **إن ثقافة النتائج في الصندوق قوية ومتنامية، وتظل وظائف التقييم والمساءلة قوية** ... وحيث يمكن أن تكون الآفاق أقوى - ولا سيما فيما يتعلق بسرعة الصرف – **فإن الصندوق يحرز تقدما أو يعالج بنشاط أوجه القصور المؤسسية المرتبطة بالأداء الضعيف نسبيا.** وهناك عملية إصلاح رئيسية جارية، بما في ذلك اللامركزية لإعادة نشر موارد الصندوق على المستويين الإقليمي والقطري".[35]

ويحدد هذا التقييم خمس نقاط قوة رئيسية: (1) مهمة واضحة مدعومة بإطار استراتيجي واضح المعالم يتماشى مع خطة عام 2030؛ (2) عمليات تشاور منتظمة ومكثفة تضمن وجود منظمة مستجيبة وذات صلة؛ (3) نهج شفاف ومحدد جيدا لتخصيص الموارد؛ (4) تركيز مؤسسي قوي على النتائج يدعمه بنية تحتية متطورة للنتائج؛ (5) تقدم واضح نحو الميزنة القائمة على النتائج. كما يشير التقييم إلى خمسة مجالات للتحسين: (1) لا يزال يتعين تحسين سرعة الصرف؛ (2) ينبغي تعزيز تحليل القدرات المؤسسية؛ (3) أوجه القصور في استراتيجيات الاستهداف تضعف نهج الصندوق؛ (4) يتعين تعزيز قياس العمل المعرفي؛ (5) يمكن أن يكون تكامل بيانات الأداء وتعلم الدروس أكثر منهجية. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق قد سرّع بعد ذلك عمليات الصرف لديه ووافق خلال التجديد الثاني عشر لموارده على تنقيح إطار سياساته بشأن الاستهداف.

ويقارن الرسم البياني أدناه تصنيفات الصندوق في أحدث تقييم لشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بشأن الفعالية التنظيمية مع متوسط تصنيفات بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي[36]. ولدى هذه المؤسسات المقارنة حوافظ كبيرة من التمويل بشروط تيسيرية وغير تيسيرية. ويقارن الصندوق بشكل إيجابي مع هذه المؤسسات الأخرى، ويحصل على تصنيفات أقل قليلا للأطر التنظيمية والمالية والمسائل الشاملة، وتصنيفات أعلى للشراكات والتركيز على النتائج وقاعدة الأدلة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستقصاءات قد استُكملت قبل الإصلاحات الأخيرة لنموذج التشغيل (بما في ذلك اللامركزية) والهيكلية المالية للصندوق.

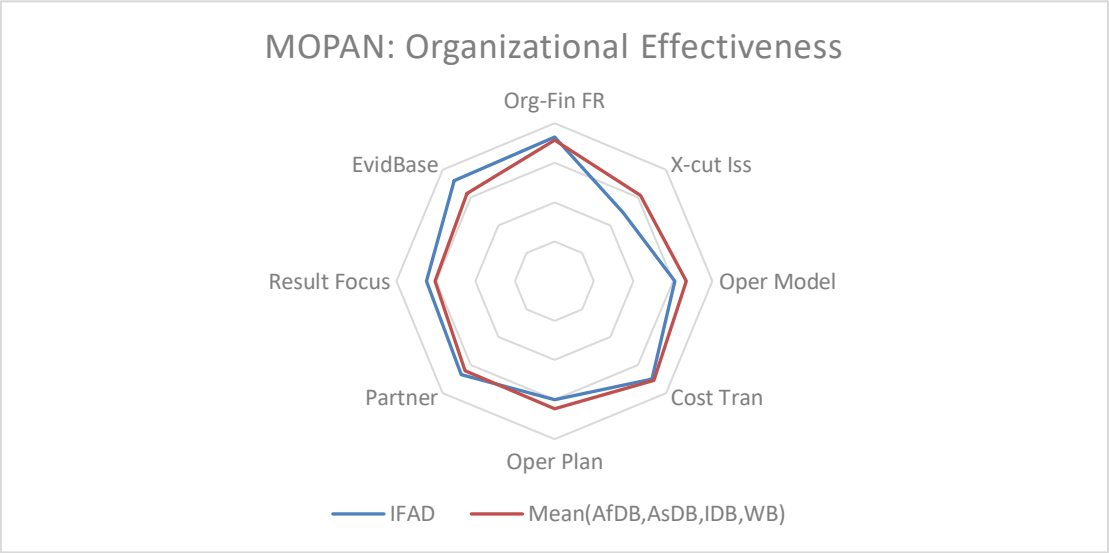

[35] المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، الصفحة 7.

[36] يستند هذا التحليل على التقييمات التفصيلية للمؤسسات الخمس. يُلاحظ أن التصنيفات التفصيلية غير متوفرة لمعايير النتائج لثلاث من المؤسسات الخمس (بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي)، لذلك استُبعد هذا من الرسم البياني.

رابعا- ملاحظات ختامية

45- بالنظر إلى الأدلة المستمدة من مجموعة CERES2030 ومصادر أخرى، ومع التركيز على ميزاته المتخصصة والنسبية المبينة أعلاه، على الصندوق أن يواصل توسيع نطاق موارده والاستفادة منها وكذلك تحسين فعالية استخدام الموارد. ونظرا لتركيزه على الفقراء الريفيين، يعتبر الصندوق جزءا أساسيا وضروريا من الهيكلية الدولية لتمويل التنمية، ولكن ينبغي أن يطور أدواته وعملياته لتحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر مع جهود المؤسسات الأخرى، ولا سيما البنك الدولي بنوك التنمية الإقليمية.

46- ولن تتضاعف المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة التي تعتبر على نطاق واسع ضرورية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 إلا إذا قام كل طرف في هيكلية تمويل التنمية، بما في ذلك الصندوق، بتوسيع نطاق عملياته. وبالنسبة للصندوق، ستسهم زيادة حجم قائمة الموازنة في توسيع النطاق. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من الموارد المطلوبة لمضاعفة الأنشطة التشغيلية للصندوق أو توسيع نطاقها بشكل كبير سيتطلب زيادة كبيرة في حصص المساهمة في الصندوق (من خلال مساهمات تجديد الموارد أو زيادة رأس المال). كما ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في نُهج التمويل الإضافية المقترحة (مثل توفير الأموال القابلة للإعادة، والدعوة القوية لزيادة تخصيص التمويل المناخي العالمي لدعم صغار المنتجين الزراعيين)، حسب الاقتضاء، لمصاحبة الإضافات المستقبلية إلى حصص المساهمة في الصندوق. وستعود منافع الزيادة الكبيرة في أثر الصندوق على الفقراء الريفيين في جميع مجموعات البلدان، مع تخصيص نسبة متزايدة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من الشريحة الدنيا. ومن شأن التخصيص الحصيف للموارد المتزايدة، ولا سيما الموارد المقترضة، بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل من الشريحة العليا، أن يساعد في تحقيق الهدفين التوأمين المتمثلين في الوصول بأهداف التنمية والاستدامة المالية الطويلة الأجل إلى أقصى حد.